

افتتاحية

بمجدور متأصلة في المقاومة : أراضي من أجل العدالة المناخية

بالنسبة للشعوب الأصلية والفلاحين/ات والصيادين الحرفيين والصيدات الحرفيات والرعاة/ الراعيات وسكان/ ساكنات الغابات والعاملين/لات وغيرها من المجتمعات الريفية، فإن الأرض والمياه والغابات والنظم الإيكولوجية هي أساس الحياة. تعتقد الشعوب الأصلية أن أراضيهم هي المونل الإجمالي الذي يشغلونه أو يستخدمونه، حيث تتأصل الثقافة والهوية وسبل كسب العيش. وبعيداً عن إنتاج الغذاء، تحافظ هذه الأقاليم على الأنوار الاجتماعية والثقافية والروحية والإيكولوجية الأساسية. إلا أن الأرض والمنتجات الطبيعية محل نزاع كبير، حيث يعكس التوزيع غير المتكافئ التمييز الهيكلي وصور الظلم التاريخي. وعلى مدار القرون، أدت عمليات التطويق والاستعمار والمصادرة إلى تركيز السيطرة في أيدي الجهات الفاعلة القوية، مما يعزز القمع والإقصاء .

واليوم، تتفاقم هذه الصراعات نتيجة انهيار المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والظلم البيئي مما ينتج عن الاقتصادات النيوليبرالية المتأصلة في هيمنة التمويل والسيطرة الذكورية والاستعمار. ويظل وصول المجتمعات إلى الأرض والأقاليم والانتفاع بها والسيطرة عليها أمراً أساسياً لإحراز التقدم على صعيد التحولات المنهجية التي تضع حركة السيادة الغذائية تصوراً لها. الأراضي هي أماكن للمقاومة في وجه المشاريع الاستخراجية التي تهدد الصحة وسبل كسب العيش والنظم الإيكولوجية، ولكنها أيضاً مساحات حيث تنشئ المجتمعات بدائل على أساس الإيكولوجيا الزراعية. وتروج هذه النماذج للسيادة الغذائية والكرامة والعدالة - الاجتماعية والمناخية والبيئية والجنسانية (الجنسانية) وبين الأجيال بينما تحشد الحركات الاجتماعية لمؤتمر الأطراف للمناخ في دورته الثلاثين COP 30 والمؤتمر الدولي الثاني للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، يبرز هذا العدد من النشرة الدورية نييليني الدور المحوري للأرض والأقاليم في رسم مستقبل عادل ومستدام .

FIAN International, Friends of the Earth International,
ETC Group, La Via Campesina

ساعدنا في بناء حركة السيادة الغذائية من
القاعدة الشعبية .

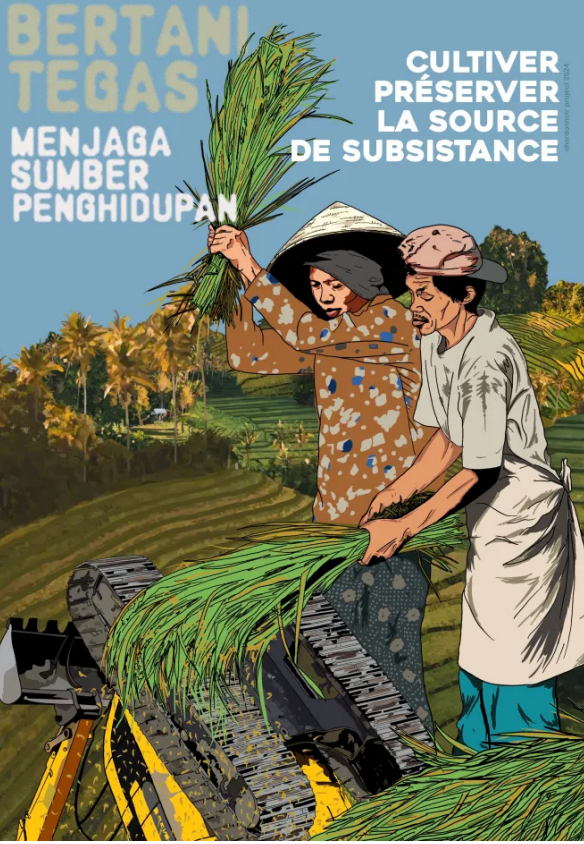
اشترك الآن!

www.nyeleni.org

كل مساهمة لها أهميتها :
ادعموا نييليني !

تبرع الآن:

nyeleni.org/en/get-involved/



الزراعة أو الموت"، بريشة شاردونوار (إندونيسيا)
<https://nyeleniglobalforum.org/nyeleni-virtual-art-gallery-2025/>

وفقاً لرؤية شاردونوار، المزارعون/ت الريفيون/ات يهضون/ ينهضن كالعائلة، مسلحين بأيديهم وبمحاصيلهم، فهم لهم كالدرع والسيوف. الزراعة أو الموت شعار يجد صدى في حرث الأرض وحمايتها من الأمراض، فالزراعة تقضي بنثر البقول في جميع الأخاديد داخل الحقول وهو عمل شاق. وهم يحمون الأرض ويعززون الحياة ويستردون السيادة ويجعلون الزراعة من أعمال التمرد والصمود والأمل .

في دائرة الضوء 1

من نييلني إلى قمة الشعوب: التقارب من أجل التغيير

”لا يوجد صراع على موضوع واحد لأننا

لا نعيش حياة تدور حول موضوع

واحد“.

أودري لوردى

الحركات الاجتماعية لديها فرص عديدة في عام 2025/2026 للتقارب وإنشاء بدائل منهجية للأزمات المتداخلة التي نواجهها اليوم. كما تقدم لنا هذه الأوقات الفرصة للحشد في مواجهة الكيانات التي تنتزع أرضنا وأقاليمنا وتقمع مجتمعاتنا وتشيع الانقسام بين حركاتنا بسياسة اليمين المتطرف - الشركات عبر الوطنية والأوليغارشية وروابطها مع الزعماء/المستبددين. إن المنتدى العالمي نييلني الثالث (الذي انعقد في سبتمبر أيلول) وقمة الشعوب صوب مؤتمر الأطراف الثلاثين COP 30 والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية 20+ICARRD قد جمعوا الحركات الاجتماعية التي تعمل من أجل تغيير النظام اعتباراً من نقاط انطلاق مختلفة ومعطيات جغرافية وسياسية مختلفة ولكنها تعمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ويبقى السؤال حول كيفية مكافحة حدة الاستيلاء على الموارد في السياسات النيوليبرالية (كما يتبين في المادة ”في دائرة الضوء 2“) في كل هذه الفضاءات. أحد أهم الإجابات على هذا السؤال تكمن في المطالبة بالإصلاح الزراعي وإعادة التوزيع.

وتحارب حركة العدالة المناخية منظومة القودود الأحفوري التي تجعل العالم غير صالح للعيش، بينما تقوم بتلويث الأراضي والبحار والاستيلاء عليها من الصيادين/ات والفلاحين/ات. نحن نحارب المجمع الصناعي العسكري الذي يتحمل المسؤولية عن المعاناة الشديدة وعن 5% من الانبعاثات العالمية وعن تجريم المدافعين/ات عن البيئة، بينما يمتصون التريلونات من المال العام الذي يفترض إنفاقه على الخدمات العامة أو تمويل المناخ. ونكافح من أجل الحد من إضفاء طابع الأدوات المالية على الطبيعة - في الوقت الذي يصبح فيه العمل المناخي المفترض مساراً آخر للبنوك وصناديق التحوط للتربح من التدمير ومن ثم نزع ملكيات الشعوب الأصلية والريفية. نحن نعلم أن العدالة المناخية ليست ممكنة بدون العدالة - التعويضات الاقتصادية عن الضرر التاريخي وتخفيف عبء الديون. وهي ليست ممكنة بدون إصلاح الأراضي والمعرفة الخاصة بالشعوب الأصلية والفلاحين/ات والتعامل مع اللامساواة الصارخة. ولذا، فنحن حركة شقيقة لحركات أخرى منها حركة السيادة الغذائية.

تقدم السيادة الغذائية إطاراً مختلفاً تماماً لتنظيم إنتاج واستهلاك الغذاء. وتطلب الغذاء باعتباره حقاً إنسانياً وليس سلعة، وتهتم بشكل خاص بعودة السلطة في أيدي الطبقات العاملة في المناطق الريفية والحضرية، والكثيرون منهم منتجو أغذية. وهي تعيد توطيد النظم الغذائية وتحترم المعرفة التقليدية وتبنيها. كما أضاف الإطار الطابع السياسي كذلك على الإيكولوجيا الزراعية - الزراعة الإيكولوجية علماً وممارسة وحركة، والتي أصبحت أحد الأمثلة على الحلول الشعبية لضمان تحقيقها في شتى أرجاء المعمورة.

” لا تُباع

الأرض التي يسير

عليها الناس“

وكتي وكنوشات

في منتدى نييلني الثالث قامت الحركات بتعميق وتوسيع نطاق الإطار بغية تحقيق التحول المنهجي، على سبيل المثال عبر التعامل مع الحلول المزيفة من خلال الاعتراض على استخدام الغذاء كسلاح في الحرب لما له من آثار مدمرة نشهدها في غزة، وإضافة بعض الجوانب الهامة للعدالة الاقتصادية والمناخية. وفي تلك الأوقات، تكون الدعوة إلى توسيع نطاق التحالفات والصراعات الجماعية وتعزيزها من أجل التحرر والعدالة والاستقلالية والحق في تقرير المصير.

وتكون الحركات الشعبية للشعوب الأصلية والفلاحين/ات والصيادين/ات والشعوب السوداء ومناصري/ات قضايا المرأة والعاملين/ات والمهاجرين/ات، هم الأبطال الرئيسيون في معركة التوصل إلى العدالة المناخية والسيادة الغذائية وإعادة توزيع الموارد.

إن الفلاحين/ات والصيادين/ات والشعوب الأصلية هم الخط الأول للدفاع في المعركة مع المشاريع الاستخراجية على أراضيهم. إن عمال/ عاملات جمع النفايات هم من يناضلون من أجل الحصول على عالم خال من المواد البلاستيكية المصنوعة من مواد بترولية. والحركات النسوية الشعبية هي التي طالبت بالحصول على اقتصادات للحياة والرعاية، وليس للاستخراج. ومجتمعات الشعوب السوداء والأصلية هي التي منحت العالم المعرفة التاريخية والتقليدية للطب والإنتاج الغذائي. إن إعادة الأرض في أيديهم تعني أن الحلول الشعبية يمكن أن تصبح حقيقة واقعة.

لقد حققت الشعوب المنظمة على مدار التاريخ التغيير التدريجي، صغيراً كان أو كبيراً. واليوم نواجه ديمقراطيات متداعية وصعود للأقليات والشركات القوية بالتواطؤ مع الطبقة السياسية. معاً، من نييلني وحتى قمة الشعوب ووصولاً إلى الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية سوف نواجه هذا التحدي متسلحين بالأمل والتضامن. ومعنا حلول حقيقية وعملية تجعل الحياة اليومية للشعوب أفضل.

الإطار 1

في دائرة الضوء 2

يجب أن يكون الإصلاح الزراعي وإعادة التوزيع في قلب السياسات المناخية

نحو الإصلاح الزراعي والتنمية
الريفية 20+ICARRD
بغية إحراز التقدم على صعيد السيادة
الغذائية والعدالة المناخية

ينعقد المؤتمر الدولي الثاني حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية 20+ICARRD في كولومبيا في فبراير/ شباط 2026 عقب نداء من المنظمات الشعبية للفلاحين/ الفلاحات والشعوب الأصلية والرعاة/ الرعايات والصيادين/ الصيادات الحرفيين والمجتمعات الريفية. وكولومبيا واحدة من الدول القليلة التي تدفع الإصلاح الزراعي قدماً، ولقد عرضت استضافة هذه الفعالية العالمية.

يُقام المؤتمر الدولي الثاني حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية 20+ICARRD في لحظة دقيقة، حيث يستمر الاستيلاء على الأراضي والمضاربات وانعدام المساواة والتدمير البيولوجي في تشريد الملايين وزيادة حدة الجوع والفقر. بالنسبة للمجتمعات الريفية، فالأرض والأقاليم هي أساس الحياة والثقافة والكرامة والسيادة الغذائية. ولذلك، فالمؤتمر ليس مجرد ملتقى بشأن السياسات - بل هو فضاء للمطالبة بالعدالة والاعتراض على سلطة الشركات والضغط من أجل تحقيق التغيير المنهجي المتأصل في حقوق الشعوب. لقد كان المؤتمر الأول للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية 20+ICARRD

المنعقد في عام 2006 تاريخياً، وفتح المجال أمام كل من الحكومات والحركات الاجتماعية التي نظمت منتدى "الأرض والإقليم والكرامة". ومهد الطريق أمام المكاسب الكبرى، مثل الخطوط التوجيهية للحيازة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية UNDRIP وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية UNDROP

مما عزز الاعتراف بالأرض باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان. إلا أنه على الرغم من الانتصارات التي تحققت في بعض البلدان، كان التنفيذ محدوداً.

وبعد مرور عشرين عاماً، وفي ظل الأزمات المتعددة التي تواجه العالم، تتوقع منظمات صغار منتجي الأغذية من المؤتمر الدولي الثاني للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية تحقيق المزيد: الوقوف أمام تركيز ملكية الأراضي وتأمين الحقوق الجماعية والعرفية وإحراز التقدم على صعيد الإصلاح الزراعي من خلال إعادة التوزيع وضمان العدالة الجنسانية (الجنسانية) وبين الأجيال والدفاع عن الأقاليم باعتبارها فضاءات للمقاومة والأمل والتغيير.

يشكل وضع الأرض والأقاليم تحت إمرة صغار منتجي الأغذية والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية واحدة من الاستراتيجيات الفعالة لإحراز التقدم على صعيد العدالة المناخية. وترتبط الحيازة الآمنة والمنصفة بشكل مباشر بالإدارة السليمة للموارد في الأقاليم من الناحية الإيكولوجية والنظم الغذائية المستدامة والعدالة الاجتماعية والسلام والرفاه. وبدون السياسات الخاصة بإعادة التوزيع، سوف يستمر تركيز ملكية الأراضي والموارد في تأجيج الدمار البيولوجي وتعميق اللامساواة.

واللامساواة في الأراضي لها دور محوري، وإن أبخس حقه، في الأزمة البيئية الثلاثية للتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. واليوم، يتحكم 1% فقط من المزارع في 70% من الأراضي الزراعية في العالم، بينما تتعرض أغلبية المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية وصغار موردي الأغذية للمصادرة والعنف. لا يكفي ذلك بتفويض حقوقهم الإنسانية فقط، بل يضعف كذلك قدرتهم المؤكدة على التصرف بصفتهم مراقبين للنظم الإيكولوجية. وتواصل الأقاليم التي تقع تحت حكمهم تسجيل معدلات تصحر منخفضة وتنوع بيولوجي مرتفع وإدارة أفضل للمياه وقدرة أكبر على التصدي للتغير المناخي.

ومنذ وقوع الأزمة المالية في عام 2008، يتم معاملة الأراضي باعتبارها من الأصول المالية، مما يؤدي إلى المضاربات واتساع نطاق الاستحواذ وتشريد الجماعات. وتسارعت مؤخراً "حركات الاستيلاء على الرقعة الخضراء" المرتبطة بتعويض انبعاثات الكربون والأسواق المعنية بالتنوع البيولوجي، حيث تشكل هذه البرامج في الوقت الحالي 20% من صفقات الأراضي الكبيرة. غالباً ما تصدر هذه المبادرات التي يتم تسويقها باعتبارها حلولاً مناخية، ممتلكات المجتمعات وتقوض الإشراف البيولوجي. وفي تلك الأثناء، تظل الشركات والنظم الغذائية الصناعية - التي تعتمد على الزراعات الواحدة والمحروقات الأحفورية والمنتجات الكيماوية الزراعية - هي المسببات الكبرى لانبعاثات غازات الدفيئة والتصحر وتدهور التربة والمياه.

وعلى النقيض من ذلك، يمارس صغار المنتجين - الذين ينتفعون بنسبة 35% فقط من الأراضي الزراعية في العالم، ولكنهم يطعمون أكثر من نصف سكان العالم - نظم الزراعة الإيكولوجية المتنوعة التي تعزز القدرة على المقاومة وتقلل الانبعاثات. ولا غنى عن إسهاماتهم بغية تحقيق التكيف المناخي وحفظ التنوع البيولوجي وتحقيق السيادة الغذائية. إلا أن قدرتهم على مواصلة هذا الدور تعتمد على تأمين الحق في الأرض والمياه والأقاليم.

ولذا لا تنفصل مسألة من يمتلك ويتحكم في الأرض عن التحدي الناجم عن بناء مستقبل عادل ومستدام. إن التعامل مع انعدام المساواة في الأراضي عبر بوابة السياسات الخاصة بإعادة توزيع الحيازات ليست مجرد التزاماً حقوقياً للدول، بل ضرورة اجتماعية وإيكولوجية كذلك. يستطيع الإصلاح الزراعي الحد من الاستيلاء على الأراضي وإلغائه وكبح اللامساواة وتعزيز الصون القائم على المجتمع وتمكين الانتقال العادل نحو الإيكولوجيا الزراعية والنظم الغذائية المستدامة.

وهكذا، يجب أن تكون سياسات الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الحيازات ركائز أساسية في الاستراتيجيات المناخية. وتشجيعها من خلال السياسات العامة يؤدي إلى تمكين المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية بغية تنظيم أراضيهم وإدارتها بأسلوب الحكم الذاتي. لا بد من التأكيد بشكل خاص على التدابير اللازمة لضمان الاحترام والحماية واستيفاء حقوق الفلاحين/ الفلاحات وغيرهم من صغار موردي الطعام والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية في سياق أسواق الكربون والتنوع البيولوجي. وخلاصة القول أن وضع الأراضي تحت إمرة الشعوب والمجتمعات الريفية وتأمين حقوقهم القائمة في الحيازة - لاسيما الحقوق الجماعية والعرفية - يؤسس للانتقال العادل نحو نماذج ومجتمعات مستدامة ومتكافئة.

أصوات من الحقل

الإطار 2

التخضير من خلال البيانات ولكن لا يمكن أن تكون البيانات خضراء

تيمبولسلوكو: قرية تغرق في البحر

سوزان هيراواكي KIARA
إندونيسيا

بينما تبحث الحركات من أجل الغذاء والزراعة والعدالة المناخية عن ضبط مسار نضالها في اتجاه تغيير النظام، تزدهر أسواق الكربون بالأدوات والعمليات الرقمية: يبدو أن البحث عن المعلومات أو إجراء الحسابات أو التخطيط لنشاط إنتاجي أو نقل المعلومات عبر البحار أو أتمتة الحضانات - ضمن أمور أخرى-، أمراً يسيراً ودقيقاً ونظيفاً . وبمقتضى النظام العالمي الرقمي الجديد، تستطيع المزارع الصغيرة والمتناهية الصغر والغابات المجتمعية وحتى الأفنية الخلفية في منازل الفلاحين/ الفلاحات النفاذ إلى أسواق الكربون، حيث يمكن حساب قدرتها على احتجاز ثاني أكسيد الكربون وبيعه في المزاد .

القياسات الساتلية والزراعة الدقيقة باستخدام أجهزة الاستشعار في الحقول والغابات والنهوض بخدمات الاتصال وانتشار استخدام الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والنمذجة باستخدام الذكاء الاصطناعي وزيادة استخدام الروبوتات والأتمتة في المصانع - هذه هي بعض عمليات النشر التي تأمل الشركات في تعزيزها ضمن مساعيها لتعويض الانبعاثات الناجمة عنها. وذلك إلى جانب دفع أرصدة انبعاثات الكربون والسندات الخضراء والزرقاء والسندات المناخية وغيرها من الأدوات المالية المقرر مناقشتها في مؤتمر الأطراف COP30 .

لابد من استنكار الدفعة التي يمنحها التحول الرقمي لأسواق الكربون باعتبارها خدعة، كالثعبان الذي يقضم ذيله بنفسه. لا يمكن أن تكون التكنولوجيات الرقمية نظيفة أبداً لأنها تعتمد على الوقود الأحفوري في تشغيل مراكز وأجهزة البيانات، وتتطلب منهج استخراجي شرس للغاية للحصول على لوازمها .

هل نشهد شركات تكنولوجيا رقمية في مؤتمر الأطراف COP30 تسعى إلى تضليل الأشخاص بدعوى التعويضات، مع تقديم أدواتها لقياس المضاربة على الانبعاثات؟

1

تمبولسلوكو هي قرية ساحلية في شمالي جافا، وتقع في واحدة من أكثر المناطق الأندونيسية التي تتعرض لخطر الغرق السريع. حيث تم تسجيل أول تسرب لمياه البحر في عام 1990، وكانت بداية التحول المأساوي للمشهد الطبيعي وسبل العيش في القرية. وبحلول عام 1995، بدأ منسوب مياه البحر يرتفع بانتظام، مسجلاً ارتفاع قدره 18 سم في المتوسط كل عام، خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2016. وإلى جانب الأرض الغارقة أسفل هذا الارتفاع، أصبح جزء كبير من تمبولسلوكو غارقاً تحت المياه بشكل دائم. واختفى بالفعل أكثر من 100 هكتار من الأرض ومساحة تتراوح ما بين 400 و1300 متر من الخط الساحلي، علاوة على العديد من المنازل .

وهذه ليست مجرد كارثة طبيعية. فالتوسع الصناعي قد فاقم من حجم الأزمة. وبعد أن تسبب السيل الطيني لايبندو في نقل الصناعات من شرق جافا في عام 2006، نقلوا مقارهم إلى وسط جافا التي تنخفض فيها المخاطر البيئية وتكلفة العمالة. وسرعان ما تطور حي ديماك حيث تقع تمبولسلوكو ليصبح قطباً صناعياً. أدى ذلك بالإضافة إلى التوسع في نشاط ميناء تانجونج ماس إلى تفاقم الوضع. فالصناعات تستخرج كميات ضخمة من المياه



الجوفية، مما يجعل الأرض تغرق بوتيرة أسرع. ونتيجة لذلك، أصبحت الفيضانات غير محتملة ويختفي كل عام جزء آخر من تمبولسلوكو .

تسببت تلك الكارثة البيئية في تغيير أسلوب حياة أهل القرية. وفي الستينيات، كان الساحل مغطى بحقول الأرز وبساتين جوز الهند وأشجار الفاكهة ومزارع الخضروات. وازدهرت حياة الأسر من جراء زراعة الأرز والذرة والبقوليات، وحافظت الزراعة على النمط الغذائي والدخل على حد سواء. ولكن البحر كان يبتلع الأراضي الخصبة وأصبحت الزراعة مستحيلة. واضطر السكان إلى التحول من الزراعة إلى استزراع - الروبيان وسمك الخني، والآن يعتمد أغلب الناس على صيد الأسماك فقط وغالباً ما يكون ذلك في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر .

وتكون العواقب قاسية. فأصبحت الأسر تصارع من أجل البقاء نتيجة انخفاض الدخل وانعدام الأمن الغذائي. والمجتمع الزراعي الذي كان يعيش يوماً في رخاء أصبح اليوم يقف على جبهة الأزمة المناخية، عالقاً بين ارتفاع منسوب مياه البحر وسياسات التنمية غير المستدامة التي تواصل الزج به تحت المياه .

أصوات من الحقل

2

الحكم الذاتي المجتمعي للأراضي سبيلاً لتحقيق

العدالة المناخية والجنسانية "الجنديرية"

ماسا كوني UACDDDD
مالي

لطالما كان الصراع من أجل الأرض في مالي صراعاً من أجل الحفاظ على الكرامة. وظلت المجتمعات الريفية والنساء ومنظمات المجتمع المدني - بقيادة اتحاد الرابطات واللجان التنسيقية للرابطات من أجل التنمية والدفاع عن حقوق المحرومين UACDDDD طوال عقود من الزمان تدفع من أجل الاعتراف بحقوقهم. وأنتت المقاومة ثمارها في عام 2017 عندما قامت مالي باعتماد القانون التاريخي بشأن الأراضي الزراعية والذي صدر بعده مرسوم تنفيذي في عام 2018 .

حيث تم الاعتراف بحقوق الحيازة العرفية للمجتمعات الريفية بموجب القانون للمرة الأولى، وتم وضع إطار جديد في مالي لمنظومة إدارة الأراضي التي توفر الحماية لسيطرة المجتمعات على مواردها الخاصة. وتقوم اللجان العقارية للقرى COFOV بدور محوري في هذه المنظومة .

وهذه اللجان ليست مجرد هياكل قانونية - بل فضاءات لممارسة الديمقراطية الشعبية. وفي المناطق التي تهددها الأعمال التجارية الزراعية والمشاريع الاستخراجية، تُحال سلطة اتخاذ القرار إلى المجتمعات التي تضع القواعد الخاصة باستخدام الأراضي وإدارتها ونقل ملكيتها بشكل جماعي. وأصبحت المرأة تقوم بدور قيادي الآن وتنقل المعرفة وتحفظ السيادة الغذائية بعد أن كان يتم إقصاؤها في الماضي. ويؤكد وجودها أن عدالة الأراضي لا تنفصل عن العدالة الجنسانية (الجنديرية).

ولقد دعم اتحاد الرابطات واللجان التنسيقية للرابطات من أجل التنمية والدفاع عن حقوق المحرومين UACDDDD حتى الآن إنشاء اللجان العقارية للقرى COFOV في أكثر من 380 قرية بواسطة عملية تشاركية مكونة من عشر خطوات تركز إلى القانون الوطني وعقود من الكفاح. وبموجب منح الأولوية للنساء والشباب، تضمن هذه المقاربة تحقيق إدارة الأراضي على نحو شامل ومنصف وسلمي. والأهم أن اللجان العقارية للقرى لا تدافع فقط عن الحصول على الأراضي على نحو منصف، بل كذلك الإدارة الجماعية للأقاليم على أساس الإيكولوجيا الزراعية للفلاحين والفلاحات .

وحيث يتوجه العالم نحو مؤتمر الأطراف COP30 تقدم تجربة مالي درساً هاماً: لن تولد العدالة المناخية من رحم الوعود الصادرة من القمة إلى القاعدة، بل من المجتمعات التي تحكم أقاليمها باعتبارها موارد مشتركة. وتدل اللجان العقارية للقرى COFOV على إمكانية تحقيق التحول العميق إذا تم تمكين المجتمعات من حكم أراضيها باعتبارها منتجاً مشتركاً، من أجل مستقبل الجميع .

3

وضع الشعب في السلطة - حركة الأشخاص

المتضررون من بناء السدود

كيرتانا، MAB،
البرازيل

شهدت منطقة الأمازون في البرازيل العام الماضي، وللعام الثاني على التوالي، أسوأ موجات جفاف في التاريخ. حيث وصل عمق الأنهار الكبيرة مثل نهر ماديرا في روندونيا، وهو أكبر فرع لنهر الأمازون ويبلغ عمقه أكثر من 20 متراً، إلى أقل من 25 سم في عام 2024 .

وطوال تلك الفترة، تعرضت المجتمعات التقليدية والمحاذية للأنهار (ويطلق عليها بالبرتغالية ribeirinhas) إلى انخفاض إنتاجها من الغذاء والأسماك، وكذلك الحصول على الحقوق الصحية والتعليمية وغيرها من الحقوق .

إذ كانت شدة الأزمة المناخية وبالتالي الظواهر القاسية التي تحدث، أسرع من استجابة الدولة لها. وبالتالي، وبينما يتواصل الضغط على الحكومات، بدأ السكان المتأثرون والذين نظموا صفوفهم في إطار حركة الأشخاص المتضررون من بناء السدود MAB

في المنطقة في تنظيم التدابير اللازمة للتكيف مع الأوضاع، استناداً إلى مبدأ تلبية احتياجات الشعوب أولاً وبطريقة جماعية .

في روندونيا، ونتيجة الصراع من أجل العدالة المناخية، توصل المتضررون إلى بناء أكثر من 800 منظومة وشبكة لجمع المياه وترشيحها وتخزينها وتوزيعها، قام ببنائها الأشخاص بمجهود جماعي .

إن السكان أصحاب أقل إسهام تاريخي في الاحتباس الحراري ومن يتولون حماية الغابات، يتعين عليهم الآن ليس فقط دفع الثمن الأعلى، بل يجب عليهم أيضاً تطوير حلول لا تخضع لنفس الظروف. تكمن الإجابة على الأزمة التي نشهدها في وضع الشعب في مركز السلطة وتحويل المجتمع والتنمية بدءاً من القاعدة وانطلاقاً إلى القمة .



القوة الشافية للإيكولوجيا الزراعية

أنجي بيلم رويز، Galaxias-UNICAM SURI،
الأرجنتين

مجات الملاذ الإيكولوجي الزراعي هي مزارع تُدار بطريقة جماعية في الأرجنتين، تم إنشاؤها على أراضي مستصلحة من شركات تجارية زراعية. تقدم الجامعة الفلاحية التي قام بتدشينها UNICAM SURI في عام 2018 والتابعة لحركة الفلاحين في سانتياغو ديل استيرو MOCASE-VC ملاذاً واستشفاءً وعملاً كريماً للشباب والنساء والأشخاص المتنوعون في النوع الاجتماعي والمهاجرين الذين يتعرضون للإقصاء أو العنف أو الإدمان .

لقد وصلت إلى لاس جالاكسياس عندما صدر ضدي حكم بالسجن بسبب انضمامي إلى مجموعة من الشباب الذين عانوا من مشاكل إدمان المخدرات في ضواحي لا ماتانزا في بوينس آيرس. وأصدرت المحكمة ضدي حكماً يقضي بحبسي خمس سنوات. وطلب منسق من لاس جالاكسياس من القاضي أثناء المحاكمة أن يسمح لي بقضاء فترة الحبس في إحدى المجتمعات الخاصة بهم وأعمل في الأرض بدلاً احتجاجي. وكانت المفاجأة أن القاضي وافق على الطلب وسمح لي بالعيش والعمل هناك، بل واصطحب اثنين من أصغر بناتي معي . وبدأت أتعلم كيفية تربية الماعز مع مابل وهي مزارعة علمتني طريقة حلب اللبن والتأكد من نظافته وتبريده وصنع الجبن. وبعد ذلك اعتنيت بالدجاج البيضاء: تغليف الدجاج وتقديم الماء والرعي وتنظيف الحظائر. واليوم أقوم بالاعتناء بالخراف في جالاكسيا لا دوروتيا، وأنقاس المسؤولين مع غيري من الشباب . فتحوّلت حياتي بفضل هذا العمل. لقد أصبح إنتاج الغذاء الصحي والعيش في إطار مجتمع أمراً علاجياً وتعليمياً. فلقد تحولت من سجين إلى منسقة لديها مسؤوليات تنظيمية وإدارية .

لقد عالجتني الإيكولوجيا الزراعية. حيث أعادت لي كرامتي وعززت علاقتي ببناتي وأثبتت لي أن التعاون والعيش في رباط مع الأرض من شأنه تحويل اليأس إلى أمل. المجات في رأيي ليست مجرد ملاذ: بل طريقاً للحرية مع علاج الأرض الأم وإنشاء نظم غذائية عادلة ومستدامة .

هذه النشرة مدعومة من

AEF, AFSA, Brot für die Welt, ETC Group, FIAN, Focus on the Global South, FoEI, GRAIN, Grassroots International, La Via Campesina, Oxfam Deutschland, Oxfam Solidarity, TNI, VSF-Justicia Alimentaria Global, WhyHunger.

الإصلاح الزراعي والإيكولوجيا الزراعية والكفاح من أجل العدالة المناخية

تضرب جنور الأزمة المناخية التي نشهدها اليوم في تاريخ طويل من النهب - حيث اضطّر الأشخاص إلى مغادرة الأقاليم - والاستعمار الذي يستمر إرثه إلى يومنا هذا وسيطرة الشركات على النظم الغذائية . لقد قام نموذج الزراعة الصناعية التي تضع الربح قبل الأشخاص والطبيعة، بتدمير التنوع البيولوجي وتلويث الكوكب وتفاقم الأزمة المناخية بطريقة منهجية. ونشهد ذلك كل عام مع الظواهر الجوية القاسية، والتي يقع العبء الأكبر فيها على من يحرثون الأرض ويصطادون الأسماك ويزرعون الغذاء في مجتمعاتنا . يتطلب التصدي لهذا النظام الغذائي الهدام بقيادة الشركات تحولاً جوهرياً في كيفية الارتباط بالأرض والمياه والأراضي المشتركة والأقاليم - وكيفية تقاسم السيطرة عليها . وهكذا، فالصراع من أجل تحقيق الإصلاح الزراعي مسألة محورية بالنسبة للفلاحين/ات والشعوب الأصلية والصيادين/ات والرعاة/يات وصغار منتجي الأغذية والعاملين/ات في الأرض، في سبيل الصراع الأكبر من أجل العدالة المناخية. يرجع ذلك ببساطة إلى أنه بدون سيطرة الأشخاص على الأرض والمياه والبذور والأقاليم، لن يمكن تطبيق الإيكولوجيا الزراعية - وهي الممارسة التي تشفي الأرض وتدعم المجتمعات. فالإصلاح الزراعي المتكامل أكثر من مجرد إعادة توزيع للأراضي. بل يتعلق باستصلاح الأراضي المشتركة اللازمة لبناء الأقاليم القائمة على الرعاية والاقتصاد على أساس التضامن .

ولابد أن يحدث ذلك من خلال المشاركة الديمقراطية للذين ينتجون الغذاء ويستهلكونه. فالإصلاح الزراعي الذي تدعو إليه الحركات الاجتماعية مثل الحركة الدولية للمزارعين/ات الريفيين/ات La Via Campesina إنما هو كفاح من أجل الأحوال المادية التي تتيح لصغار المنتجين العيش بكرامة وزراعة الغذاء بطريقة تتناغم مع الطبيعة بواسطة الإيكولوجيا الزراعية .

ولماذا الإيكولوجيا الزراعية؟

الإيكولوجيا الزراعية الفلاحية ترفض الاعتماد على المدخلات الكيماوية وبذور الشركات. بل بالأحرى تعزز التنوع البيولوجي وتوصون التربة والمياه وتعيد بناء النظم الإيكولوجية المفقودة أو التالفة. إنه نموذج للإنتاج ورؤية سياسية وأسلوب حياة يركز إلى احترام الأرض الأم والرفاه الجماعي للجميع .

وعبر الجمع بين التنوع البيولوجي وصحة التربة وحفظ المياه والمعرفة المحلية، تبني الإيكولوجيا الزراعية الفلاحية النظم الغذائية القادرة على الصمود والتي تقوم بتخزين الكربون في التربة والنبات. تمتص تلك المزارع كمية ضخمة من الكربون وتساعد في خفض ثاني أكسيد الكربون في الجو. إن الغطاء الشجري وتنوع المحاصيل وتحقيق التوازن الإيكولوجي يعيد إحياء التربة ويستعيد المناظر الطبيعية ويحمي من التآكل، مع ضبط المناخ المحلي والمحافظة على الرطوبة ومنع التآكل وتبريد الأرض محلياً وعالمياً. وإذا ما تم تطبيق الإيكولوجيا الزراعية على مصائد الأسماك والرعي، فإنها تحمي النظم الإيكولوجية المائية وتحفظ التنوع البيولوجي وتضمن الوصول العادل إلى الموارد. يلجأ الرعاة إلى التنقل والرعي الدوري لمنع التصحر والحفاظ على خصوبة التربة .

لذلك يجب أن يمضي قدماً الصراع من أجل الإصلاح الزراعي بدأ بيد مع الإيكولوجيا الزراعية، إذا ما أردنا القضاء على النظام الغذائي للشركات وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية الحقيقية .